

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الخامس والخمسون - يوليو/تموز 2006 - السنة الخامسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

منظمة التجارة العالمية : من الدوحة إلى هونج كونج

إعداد : د. أحمد طلفاح

أولاً : مقدمة

من النتائج المهمة التي ترتبت على فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانكون- المكسيك في سبتمبر من عام 2003 تمديد فترة جولة المفاوضات التي انبثقت عن المؤتمر الوزاري الرابع الذي عُقد في الدوحة لتمتد إلى أجل غير مسمّى كان أقله آنذاك أربع سنوات لحين انعقاد المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة في هونج كونج في ديسمبر 2005، وذلك خلافاً لما اتفق عليه في الدوحة، وهو أن تبدأ الجولة مع بداية عام 2002 وتنتهي في الأول من يناير عام 2005. وقد تأكد هذا التمديد في قرار المجلس العام للمنظمة في جنيف في آخر يوليو من عام 2004، ضمن ما اصطلح على تسميته "حزمة يوليو". وبذلك فقد أعطى قرار التمديد للدول الأعضاء قدراً عالياً من المرونة يخوّلها الاستمرار في التفاوض للتوصل إلى اتفاق في الأمور الشائكة في برنامج عمل الدوحة بعيداً عن التوتر الناجم عن قصر الفترة الزمنية المتاحة.

ثانياً : من الدوحة إلى كانكون

لقد انبثق عن مؤتمر الدوحة ثلاث وثائق منفصلة، هي : إعلان الدوحة الذي يشتمل على إجراء مفاوضات حول العديد من الموضوعات، إعلان الملكية الفكرية والصحة العامة، والقرار الخاص بقضايا تنفيذ إتفاقيات جولة أورجواي. وقد أدت هذه الوثائق إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات أطلق عليها اسم "برنامج عمل الدوحة للتنمية"، وجاءت هذه التسمية تلبية لطلب الدول النامية في إظهار البُعد التنموي لهذه الجولة.

أطلق على إعلان الدوحة برنامج عمل الدوحة للتنمية لإظهار البعد التنموي لهذه الجولة.

إشتمل برنامج عمل الدوحة على مجموعة من الموضوعات التي يجب الاتفاق عليها كحزمة واحدة قبل مطلع عام 2005، و تضم موضوعات الزراعة والتجارة في الخدمات والنفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية والتجارة والبيئة وقضايا التنفيذ المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق والاتفاقيات التجارية الإقليمية ودعم الأسماك والإجراءات التعويضية. كما حدّد البرنامج الإطار الزمني للانتهاء من التفاوض على نظام فض المنازعات بمايو 2005. أما في ما يتعلق بمناقشات مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية حول التراخيص الإجبارية للأدوية والتسجيل متعدد الأطراف للنبيذ والمشروبات الروحية، فقد تم تحديد نهاية ديسمبر من عام 2002 للانتهاء من هذه المناقشات وتقديم تقرير عنها.

كما حدّد برنامج عمل الدوحة عدداً من الموضوعات التي يمكن النقاش حولها ضمن مجموعات عمل إلى ما قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون- المكسيك (في سبتمبر 2003) تمهيداً لطرحها كموضوعات للتفاوض في المستقبل، وهذه تشتمل على موضوعات سنغافورة التي اقترحتها الولايات المتحدة في الدوحة (التجارة والاستثمار، التجارة وسياسة المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة)، هذا بالإضافة إلى موضوعات التجارة والديون والتمويل، والدول الأقل

نمواً، والاقتصادات الصغيرة والتجارة ونقل التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والتعاون الفني وبناء القدرات.

لم تشهد المرحلة التي تلت مؤتمر الدوحة وحتى مؤتمر كانكون كثيراً من التطورات على صعيد المفاوضات التي اشتمل عليها برنامج عمل الدوحة باستثناء موضوع الملكية الفكرية والصحة العامة، حيث توجت المفاوضات في نهاية شهر أغسطس 2003، أي قبيل انعقاد مؤتمر كانكون، بالاتفاق على تطبيق المادة السادسة من إعلان الدوحة التي كانت تعارضها الولايات المتحدة. وبالاتفاق على هذه المادة، فقد أصبح بإمكان الدول التي تواجه أزمات صحية القيام باستيراد أدوية بديلة بأسعار أقل من الأدوية الأصلية.

أما بالنسبة لموضوع الزراعة، فقد شهد خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول النامية بعناصره الثلاثة:

زاد من تعقيدات المفاوضات الخاصة بالزراعة إصدار الولايات المتحدة ما يُعرف بالقانون الخاص بالمزارع الأمريكية وقانون الاستثمار الريفي الذي يقدم زيادة في الدعم الزراعي بمقدار 73.5 بليون دولار خلال 10 سنوات، وإعلان الاتحاد الأوروبي عن مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى موضوع القطن.

الدعم المحلي، دعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق. وعلى غير ما هو متوقع، فقد كان موضوع النفاذ إلى الأسواق هو الموضوع الأصعب، وذلك بسبب الاختلاف في مواقف البلدان حول صيغ تخفيض التعرفات الجمركية. أما بالنسبة لموضوع الزراعة قد شهد مزيداً من التباعد في الآراء خصوصاً بعد الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مايو 2002، حيث أصدرت الولايات المتحدة ما يُعرف بالقانون الخاص بالمزارع الأمريكية وقانون الاستثمار الريفي، الذي يقدم زيادة في الدعم الزراعي بما مقداره 73.5 بليون دولار خلال 10 سنوات، وهو ما يتناقض مع أحد العناصر الرئيسية في مفاوضات الزراعة، وهو العنصر المتعلق بالتخفيض الجوهري للدعم المحلي للزراعة الذي يشوه التجارة. أما الاتحاد الأوروبي، فقد أعلن عن مراجعة إضافية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، التي قد تنتهي في عام 2006، مما يعني تأخير تنفيذ الإجراءات التي التزم بها الاتحاد الأوروبي في مجال تخفيض الدعم الزراعي.

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على المفاوضات في موضوع الزراعة المقترح الذي تقدمت به دول غرب أفريقيا (بنين، بوركينا فاسو، تشاد ومالي) في مايو 2003 الذي طالبت فيه باتخاذ قرار بالخفض التدريجي (تمهيداً للإزالة) للدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لإنتاج وتصدير القطن الخام لديها، لما له من تأثير سلبي على صادرات الدول الأقل نمواً من القطن، الذي يُعد أحد المصادر المهمة للدخل في هذه الدول، وقد واجه هذا الاقتراح معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأمور بمجموعها كانت من أبرز العوامل التي أدت إلى فشل المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون.

وفي ما يتعلق بموضوع النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية، فإن الدول النامية هي المطالبة أكثر من الدول المتقدمة في تطبيق الصيغ المقترحة للتخفيض، باعتبار أن متوسط التعرفة الجمركية في الدول النامية يبلغ 14%

في نهاية شهر أغسطس من عام 2003 تم الاتفاق على تطبيق المادة السادسة من إعلان الدوحة بحيث أصبح بإمكان الدول التي تواجه أزمات صحية إستيراد أدوية بديلة بأسعار أقل من الأدوية الأصلية.

مقارنة بـــ 3% في المتوسط في الدول المتقدمة. وفي هذا المجال، فإن الدول النامية تطالب بتطبيق ما يُعرف بالصيغة المختلطة للتخفيض وهي الصيغة التي تتفق مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية بدلاً من تطبيق ما يُعرف بالمعادلة السويسرية التي اقترحتها سويسرا في جولة مفاوضات طوكيو (التي تُعد حالة خاصة من النظام المنسّق لتخفيضات التعرفة الجمركية وتعتمد على معادلة رياضية بسيطة) أو صيغة الأوروجواي التي تعتمد تخفيض التعرفة الجمركية بواقع 36% على مدى 6 سنوات بواقع 6% لكل سنة أو أي من الصيغ الكثيرة الأخرى.

وبالنسبة لمفاوضات التجارة في الخدمات، التي بدأت في مطلع عام 2000 أي قبل مؤتمر الدوحة بموجب الاتفاقية العامة للتجارة العامة في الخدمات GATS، فإن محاور المفاوضات فيها بالنسبة للالتزامات العامة واستكمال القواعد، والالتزامات المحددة للدول الأعضاء في النفاذ إلى الأسواق لم تحسم في المواعيد المحددة لها وفقاً لبرنامج عمل الدوحة، إلا أن الخلافات فيها تُعد أقل من الموضوعات الأخرى.

أما مسألة إدراج موضوعات المؤتمر الوزاري الأول الذي عُقد في سنغافورة عام 1996 ضمن جداول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المتعلقة بالتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة، التي تم إدراجها في برنامج عمل الدوحة بحيث يتم بدء المفاوضات حولها بإجماع الدول الأعضاء، فقد بقيت مثار جدل بسبب إصرار الدول النامية على عدم إدراجها، وقد كان التعثر فيها أحد أسباب فشل مؤتمر كانكون. وبسبب عدم التقدم فيها، فقد تقرر في حزمة يوليو إسقاط أول ثلاثة محاور منها من المفاوضات.

وفي ما يخص قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية، فإنه لم يحصل أي تقدم يذكر عليها وبقي معظمها محل تفاوض، وخاصة موضوعات المنسوجات ومكافحة الإغراق والتقييم الجمركي، وقد تخطت مواعيدها المقررة قبل مؤتمر كانكون.

وأخيراً، بالنسبة لمجموعات العمل المتعلقة بالتجارة والديون والتمويل والدول الأقل نمواً والاقتصادات الصغيرة والتجارة ونقل التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والتعاون الفني وبناء القدرات التي تسير ضمن مجموعات عمل، فهناك ضعف واضح في معالجة هذه المواضيع من قبَل الدول الأعضاء حيث لم يتم بعد إحراز الكثير من التقدم فيها.

إن عدم إحراز تقدم يذكر في مجمل موضوعات برنامج عمل الدوحة في الأوقات المحددة كان السبب في فشل المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون. (للمزيد حول أسباب فشل مؤتمر كانكون أنظر العدد 39 من سلسلة جسر التنمية).

ثالثاً: برنامج حزمة يوليو 2004

بعد فشل مؤتمر كانكون في سبتمبر 2003، لم تحرز المفاوضات المتعددة الأطراف ضمن برنامج عمل الدوحة أي تقدم يذكر، وقد بقيت المفاوضات تراوح مكانها لمدة سبعة أشهر، وأصبح مصير برنامج عمل الدوحة مجهولاً خصوصاً مع اقتراب الموعد المحدد لانتهائه في يناير 2005. إلا أنه في يوليو 2004 تمكنت الدول الأعضاء في المنظمة من التوصل إلى اتفاق في يوليو من عام 2004 من أجل إعادة الحياة إلى المفاوضات متعددة الأطراف بعد الإخفاقات المتتالية للجان التفاوضية وللمجلس العام للمنظمة إثر الفشل الكبير لمؤتمر كانكون.

1. الاجتماعات التي سبقت إطلاق حزمة يوليو:

في التاسع من مايو 2004 بعث الاتحاد الأوروبي رسالة تضمنت العديد من النواحي الإيجابية في الموضوعات التي كانت السبب في فشل مؤتمر كانكون، وهي الزراعة وموضوعات سنغافورة. وكانت توجهات دول الاتحاد الأوروبي في ذلك تخالف وجهة النظر الأمريكية خصوصا في موضوع الزراعة. وبالرغم من هذا الخلاف

بين الدول المتقدمة، فقد عُقد عدد من المؤتمرات الوزارية الهامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومجموعة العشرين G20 ومجموعة التسعين G90 ، التي تضم تجمع الدول النامية والأقل نمواً في أفريقيا والكاريبي. وقد أدت هذه الاجتماعات إلى شبه إجماع على مجمل الموضوعات التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها.

وكان من بين هذه الاجتماعات إجتماع باريس، الذي عُقد في الفترة 10-11 يوليو 2004 لعدد من الدول الأعضاء، وهي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأستراليا والبرازيل والهند، وقد أطلق على هذا الاجتماع "الأطراف الخمسة المعنية FIPs". وكان الهدف من هذا الاجتماع التوصل إلى اتفاق بشأن موضوع الزراعة، إلا أن الاجتماع لم يفلح في التوصل إلى اتفاق شامل. وبعد ذلك بيوم عُقد اجتماع لدول G90 في موريشوس لمدة يومين، أبدت فيه المجموعة بعض

هدفت حزمة يوليو إلى إعادة الزخم إلى المفاوضات متعددة الأطراف إثر الفشل الكبير لمؤتمر كانكون. وهي تمثّل خلاصة المشاورات بين الدول الأعضاء ولا تحمل أي صفة إلزامية. وقد تم فيها استثناء الدول الأقل نمواً من تقديم التنازلات في موضوع النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية.

المرونة في موضوع مفاوضات تسهيل التجارة، في حين أصرّت على موقفها المتشدد في ما يتعلق بموضوع النفاذ للأسواق.

ومع نهاية هذا الاجتماع، سارع رئيس المجلس العام ومدير عام منظمة التجارة العالمية بتاريخ 16 يوليو 2004 إلى إصدار مسودّة تحتوي على خلاصة المشاورات التي جرت خلال شهر يوليو بين الدول الأعضاء، وتم توزيعها على الدول الأعضاء للتشاور حولها تمهيداً للوصول إلى اتفاق على الموضوعات التفاوضية التي يمكن إنهاؤها قبل الموعد المحدد لبرنامج عمل الدوحة في مطلع عام 2005 ، وذلك في اجتماع المجلس العام المُنعقد في جنيف في 27 يوليو 2004. وقد صدر النص بتاريخ الأول من أغسطس من ذلك العام إثر إنتهاء إجتماعات المجلس بحضور 30 وزيراً للتجارة من الدول الأعضاء. وبقيت موضوعات الزراعة والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية وموضوعي القطن والتنمية من الموضوعات المثيرة للخلاف حتى موعد إعلان الحزمة.

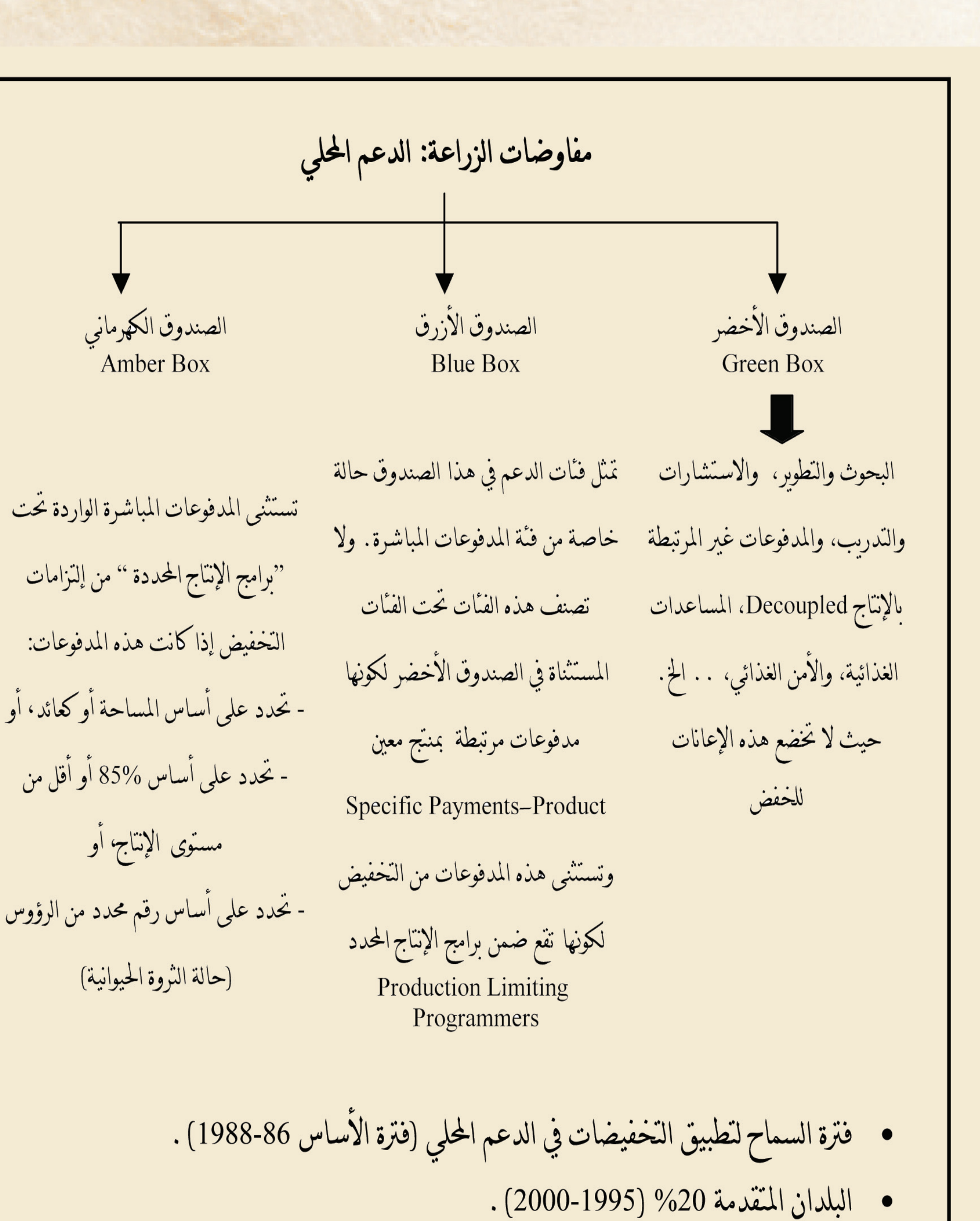
2. سمات حزمة يوليو:

كما أسلفنا، فإن وثيقة حزمة يوليو تمثل في واقعها خلاصة للمشاورات بين الدول الأعضاء، وهي في مجملها نصوص عامة ليتم التفاوض حولها، حيث أنها لا تحمل أي صفة إلزامية للأطراف المتفاوضة. وفي ما يلي ملخص لأبرز المحاور التي اشتملت عليه الحزمة.

قضايا الزراعة:

وردت قضايا أساليب المفاوضات في الزراعة في الملحق (أ) من حزمة يوليو، حيث تم التركيز في هذا الملحق على ارتباط أساليب المفاوضات بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية وحقها في التنمية الاقتصادية. كما ضمَّن مشروع الحزمة موضوع القطن الذي تقدمت به دول غرب أفريقيا لموضوع الزراعة بدلاً من مناقشته كموضوع مستقل، مع استمرار معارضة الولايات المتحدة له. أما بالنسبة لأساليب التفاوض حول المحاور الثلاثة في موضوع الزراعة- الدعم المحلي، ودعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق الزراعية- فقد اشتملت على ما يلي:

في مجال الدعم المحلي للزراعة، تنص حزمة يوليو على تضمين موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية في عملية تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة، بحيث يصبح مكوناً أساسياً فيها. كما تنص الوثيقة على أن تشمل الأساليب التفاوضية فترات سماح أطول للتنفيذ مع تطبيق معادلات تخفيض أقل على مستويات وأنواع الدعم المحلي المشوه لتجارة الدول النامية. وفي ما يتعلق بالدول المتقدمة، فقد أقرّت الحزمة تناسب التخفيض مع مستوى



- فترة السماح لتطبيق التخفيضات في الدعم المحلي (فترة الأساس 86-1988) .
- البلدان المتقدمة 20% (1995-2000) .
- البلدان النامية 14% (1995-2004) .

الدعم، فالدولة التي تقدّم دعماً أكبر لزراعتها المحلية تلتزم بإجراء قدر أكبر من التخفيض في هذا الدعم.

وقد اقترحت الحزمة أن يكون التخفيض الكلي في الدعم المشوه للتجارة (الذي يتم تقديره بالمستوى المربوط النهائي لكل من مقياس الدعم الكلي (AMS) والحد الأدنى المسموح به للدعم (de minimus) والدعم الوارد في الصندوق الأزرق الذي يشتمل على إجراءات الدعم المشوهة للتجارة) عبر شرائح طبقية تتناسب مع حجم الدعم. فالدول التي تقدّم مستوى عالٍ من الدعم تقوم بإجراء تخفيضات أكبر. ويتّم ذلك من خلال وضع سقوف عليا للدعم المحلي المقدم حسب المنتجات الزراعية، ومن ثم يتم تخفيض تلك السقوف. وبالنسبة للصندوق الأخضر (الذي يتعلق بالدعم المسموح به مثل البحث والتطوير ومدفوعات الدعم غير المتعلقة بالإنتاج) فقد أقرّت المفاوضات ضمن حزمة يوليو مراجعته للتقليل من الآثار التشويهية التي يسببها هذا النوع من الدعم على التجارة والإنتاج الزراعي.

في موضوع منافسة الصادرات الزراعية، أفضت المفاوضات إلى الاتفاق على تقديم التزامات تضمن في تواريخ محددة الإلغاء التدريجي لجميع أشكال دعم الصادرات، بما فيها مشاريع ائتمان ضمان الصادرات والتعاملات المشوهة للتجارة التي ترتبط بمبيعات الصادرات الزراعية التي تنفذها المؤسسات التجارية الحكومية، وذلك بشكل متوازٍ مع إلغاء التعليمات المتعلقة بإجراءات التصدير التي لها آثار مشابهة.

وتميّز الحزمة بين الدول النامية والدول المتقدمة في ما يتعلق بطريقة تنفيذ إلتزامات التخفيض التدريجي التي ستتم على أقساط سنوية. فقد تم منح الدول النامية فترات تنفيذ أطول لإزالة أشكال دعم الصادرات مع استمرارها بالدعم لحين البدء بالتخفيض، كما تقترح حزمة يوليو أن تأخذ برامج إئتمان الصادرات التي سيتم الاتفاق عليها بعين الاعتبار المعاملة الخاصة للدول الأقل نمواً والدول النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء.

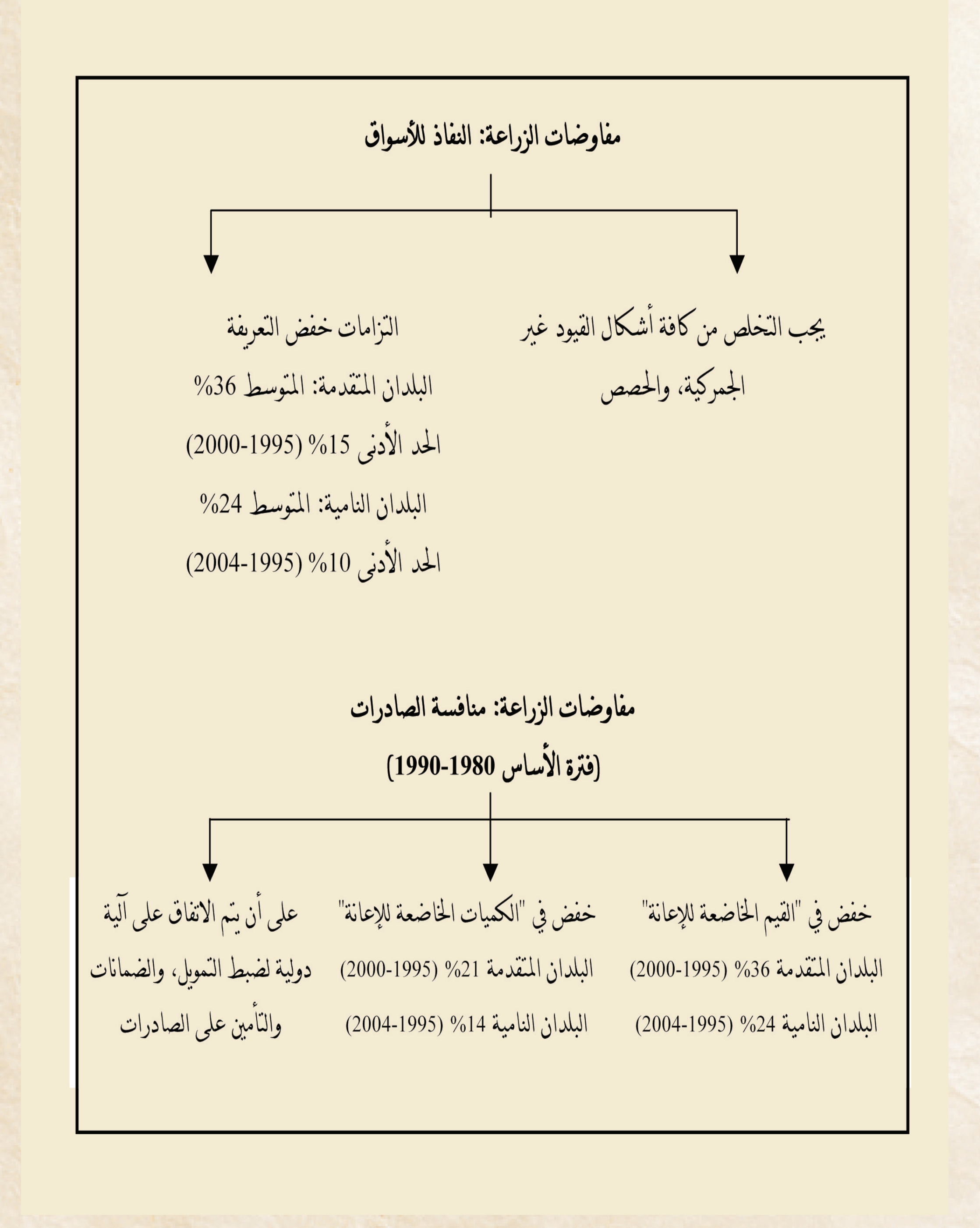
أما مسألة نفاذ للمنتجات الزراعية إلى الأسواق ، فقد اقترحت حزمة يوليو نموذجاً يأخذ في الحسبان هياكل التعرفات الجمركية للدول النامية والمتقدمة، كما اقترحت أن يتم التخفيض الجمركي وفق معادلة شرائح (طبقية) تؤدي إلى توسيع التجارة الزراعية، ويشترط في معادلة التخفيض الجمركي أن تطبق على المعدلات الجمركية المربوطة في جداول الأعضاء، وأن تنفذ التخفيضات الجمركية بشكل تدريجي، مع إجراء تخفيضات أكبر للتعرفات المرتفعة، وإعطاء المرونة لبعض السلع ذات الحساسية العالية، هذا بالإضافة إلى الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية كجزء أساسي في هذه العملية، مع استثناء الدول الأقل نمواً من عملية التنازلات تلك، ومن القيام بتحرير جمركي في المنتجات الزراعية.

ومن ناحية أخرى، فقد أبقت الحزمة على الفئات التعرفية، وعملية تعريف تلك الفئات، ونوع التخفيض الجمركي في كل فئة خاضعاً للتفاوض. كما أكدّت الحزمة على حق الدول النامية في معرفة ما ستقدمه الدول المتقدمة من تنازلات في مجال السلع الزراعية ذات الحساسية المرتفعة حتى يتسنى لها تقديم تنازلاتها بشأن سلعها الحساسة. وقد تضمن النص كذلك إطاراً مقترحاً للتعامل مع السلع الحساسة للدول النامية يتم التفاوض بشأنه في مرحلة لاحقة ضمن موضوعات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

ومن الأمور الأخرى الكثيرة التي بقيت معلّقة حتى تخضع للمفاوضات، الصيغة التي سيجري بموجبها التخفيض الجمركي وتحديد السلع الحساسة وأساليب الحماية الخاصة.

النفاذ للمنتجات غير الزراعية :

لقد تبيّن من خلال المفاوضات التي حدثت قبل وبعد مؤتمر كانكون أن المفاوضات في المنتجات غير الزراعية وأساليبها كانت هي الأصعب، وبسبب هذه الصعوبة، فقد تم اعتماد


مفاوضات الزراعة: النفاذ للأسواق
يجب التخلص من كافة أشكال القيود غير
الجمركية، والحصص
التزامات خفض التعريفة
البلدان المتقدمة: المتوسط 36%
الحد الأدنى 15% (1995-2000)
البلدان النامية: المتوسط 24%
الحد الأدنى 10% (1995-2004)
مفاوضات الزراعة: منافسة الصادرات
(فترة الأساس 1980-1990)
خفض في "القيم الخاضعة للإعانة"
البلدان المتقدمة 36% (1995-2000)
البلدان النامية 24% (1995-2004)
خفض في "الكميات الخاضعة للإعانة"
البلدان المتقدمة 21% (1995-2000)
البلدان النامية 14% (1995-2004)
على أن يتم الاتفاق على آلية
دولية لضبط التمويل، والضمانات
والتأمين على الصادرات

الملحق (ب) لمسودة الإعلان الوزاري لمؤتمر كانكون المعروف باسم "نص Debrez" كإطار اتفاق حول الأساليب التفاوضية في المنتجات غير الزراعية، باعتباره وثيقة مقبولة نوعاً ما بالرغم من تحفظ الدول النامية عليها. أما أهم ما يشتمل عليه الملحق فهو ضرورة الاتفاق على معادلة غير خطية للتخفيض الجمركي تطبق على كل بند من بنود التعرفة الجمركية، بشرط أن تأخذ هذه المعادلة في الاعتبار إهتمامات الدول النامية والأقل نمواً، بما في ذلك مبدأ عدم التماثل في التزامات التخفيض، كما يجب أن تمثل هذه المعادلة الأسلوب الأمثل لتخفيض كافة أشكال التعرفة الجمركية وإلغاء التعرفات الجمركية التصاعدية والتعرفات الجمركية القصوى، هذا إلى جانب إستبدال جميع الرسوم الجمركية غير النسبية إلى رسوم نسبية مكافئة.

وفي حالة الدول الأعضاء التي بلغت نسبة بنود التعرفة الجمركية المربوطة لديها أقل من 35% من مجمل البنود التعرفية، فإنها تعفى من تطبيق تخفيضات جمركية من خلال المعادلة التي يتفق عليها، وفي المقابل تقوم هذه الدول بربط كامل بنود التعرفة الجمركية الخاصة بالمنتجات غير الزراعية عند مستوى لا يتجاوز المعدل الكلي للتعرفات المربوطة لجميع الدول النامية بعد التطبيق الكامل للتنازلات الحالية.

كما طالب مشروع حزمة يوليو المتفاوضين بدراسة التعرفات القطاعية من أجل إلغاء أو تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات المعدة للتصدير في الدول النامية. كما تضمن منح الدول النامية فترات تنفيذ أطول لإجراء التخفيض الجمركي ومرونة إضافية في التنفيذ، مع استثناء هذه الدول من تقديم أي تنازلات جمركية في المنتجات غير الزراعية كما هو الحال في المنتجات الزراعية، وذلك خلافاً لما هو مطلوب من الدول المتقدمة وغيرها بإزالة تامة للتعرفات الجمركية المنخفضة لديها.

التنمية:

أعادت حزمة يوليو مطالبة الدول الأعضاء بإعادة التزامهم بتحقيق البعد التنموي لبرنامج عمل الدوحة للتنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، وتفعيل برنامج المساعدات الفنية وتطوير القدرات والأهمية التي يمكن أن تلعبها برامج المساعدات هذه في إنجاح الجهود التنموية في هذه الدول. كما أكّدت الوثيقة على أهمية زيادة النفاذ إلى الأسواق وضرورة أخذ احتياجات الدول صافية الاستيراد للغذاء والاقتصادات الصغيرة والضعيفة بعين الاعتبار.

ومن جانب آخر، فقد أعادت الوثيقة التأكيد على التفويض الوارد في إعلان الدوحة والقرار المتعلق بقضايا التنفيذ، مع المطالبة بتوسيع إطار حماية المؤشرات الجغرافية في إطار الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

التجارة في الخدمات:

لقد ورد تبني الحزمة في موضوع الخدمات في الملحق (ج)، بحيث يتم التفاوض حولها وإحراز تقدم فيها قبل مؤتمر هونج كونج. وقد طالب الملحق الدول الأعضاء التي لم تقدم عروضها الأولية بالإسراع بتقديمها في أسرع وقت ممكن، حتى يتم الاتفاق على موعد لتقديم العروض المحسنة كذلك. كما حضّ الملحق الدول الأعضاء على تقديم عروض متميزة لتحرير قطاع التجارة في الخدمات والبدء في التحرير التدريجي في الخدمات دون استثناءات مسبقة لأي قطاع، ويراعى في كل ذلك القطاعات والمجالات ذات الاهتمام التصديري للدول النامية. وإلى جانب ذلك، فقد طالبت الوثيقة الدول الأعضاء بالانتهاء من مفاوضات القواعد الخاصة باتفاقية GATS وفقاً للمواعيد المتفق عليها أصلاً وتقديم المساعدات الفنية الرامية إلى تمكين الدول النامية من المشاركة بفعالية في المفاوضات.

موضوعات سنغافورة:

كان من أبرز ما ورد في حزمة يوليو إسقاط موضوعات سنغافورة المتعلقة بالتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية من برنامج

المعادلات المقترحة للتخفيض الجمركي في مفاوضات WTO

معادلة الأوروجواي وهي معادلة خطية تأخذ الشكل:

$$t_1 = c \cdot t_o$$

نسبة التخفيض في التعرفة الجمركية وفقاً لمعادلة الأوروجواي 36% على مدى 6 سنوات بمعنى أن c=64% :

$$t_1 = 0.64\, t_o$$

المعادلة السويسرية: $t_1 = \dfrac{a.t_o}{(a+t_o)}$

نسبة التخفيض: $R = \dfrac{t_o}{a+t_o}$

$t_{1-\text{سويسرية}} > t_{1-\text{خطي}}$ عند $t_0 < (a/c) - a$

$t_{1-\text{سويسرية}} = t_{1-\text{أوروجواي}}$

عند

$a/64 - a$

المعادلة الأمريكية: هي حالة خاصة من المعادلة السويسرية بحيث أن: $a = 8$

المعادلة الأمريكية $t_1 = \dfrac{8 \times t_0}{8 + t_0}$

بالنسبة للمعادلة الأمريكية:

$t_{1-\text{سويسرية}} = t_{1-\text{أوروجواي}}$ عند 4.5%

$t_{1-\text{سويسرية}} < t_{1-\text{أوروجواي}}$ $t_0 > 4.5\%$ عند

$t_{1-\text{سويسرية}} > t_{1-\text{أوروجواي}}$ $t_0 < 4.5\%$ عند

هناك معادلات أخرى قدمت من الاتحاد الأوروبي وكوريا والهند والصين واليابان إلا أن معظم التركيز ينصب في المفاوضات على المعادلتين السويسرية ومعادلة الأوروجواي.

عمل الدوحة تلبية لمطالب الدول النامية التي عارضت بشدة إنشاء اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف حول هذه القضايا. وفي المقابل، فقد قامت الحزمة بإطلاق المفاوضات حول تسهيل التجارة على أساس أساليب المفاوضات المقترحة والمتضمنة في الملحق (د) من الحزمة، الذي يطالب بتعيين لجنة تفاوضية وإنشاء إتفاق جديد متعدد الأطراف ضمن إتفاقيات المنظمة يركز على تسريع حركة نقل البضائع ومرورها والتخليص عليها، بما في ذلك البضائع المارة بالترانزيت. هذا بالإضافة إلى تعزيز المساعدات الفنية وتطوير القدرات، وزيادة الدعم والمعونة للدول النامية والأقل نمواً، وذلك بمساعدة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها. كذلك فإن الحزمة تطالب، في مجال تسهيل التجارة، أن تربط بنود الاتفاق متعدد الأطراف عملية تنفيذ الالتزامات وتوقيتها بقدرة الدول النامية والأقل نمواً على التنفيذ، مع مراعاة عدم مطالبة هذه الدول بتنفيذ استثمارات ضخمة في مشاريع بنى تحتية رئيسية تفوق إمكاناتها، وفي كل هذا يجب أن تتم المفاوضات على أساس المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً.

وبالنسبة للعناصر الأخرى لبرنامج عمل الدوحة ذات الأهمية للدول النامية، مثل التجارة والديون والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا، والاقتصادات الصغيرة، والتجارة الإلكترونية، فقد أكّدت الحزمة على أهمية هذه المواضيع وضرورة إحراز تقدم فيها.

رابعاً: الطريق إلى هونج كونج

1. الاجتماع الوزاري المصغّر في دافوس:

في التاسع والعشرين من شهر يناير من عام 2005 إجتمع 23 وزيراً للتجارة في البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في دافوس بحضور سويسرا، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا، النرويج، اليابان، كوريا، الأرجنتين، تشيلي، مصر، هونج كونج، الهند، أندونيسيا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، باكستان، سنغافورة، جنوب أفريقيا وتايلاند. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو وضع المفاوضات في الطريق الصحيح، تمهيداً للمؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج في شهر ديسمبر من عام 2005. وبالرغم من قلة عدد الدول النامية المشاركة في هذا المؤتمر الوزاري المصغّر إلا أن الخلافات بقيت واضحة في قضايا الزراعة بعناصرها الثلاثة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والمعاملات الخاصة والتفضيلية للدول النامية بما فيها تسهيلات التجارة.

2. موقف المفاوضات متعددة الأطراف بعد دافوس:

بعد مؤتمر دافوس، ظهرت خلافات حادة بين الدول النامية والأقل نمواً والدول المتقدمة حول معظم مواضيع برنامج عمل الدوحة، وكان لا بد من حدوث تقارب في وجهات النظر أو توازن في المواقف حتى يتم نجاح مؤتمر هونج كونج واستمرار برنامج عمل الدوحة ونجاحه. وترى الدول النامية بشكل عام أن المفاوضات تسير في غير صالحها وأن الدول المتقدمة لم تقم بعمل ما كان عليها القيام به خصوصاً في مواضيع الزراعة. أما الدول المتقدمة، فإنها ترى أنها قامت بما يجب عمله في موضوع خفض الدعم المحلي للقطاع الزراعي وأن على الدول النامية أن تقوم بمزيد من الإصلاحات وفتح أكبر لأسواقها أمام المنتجات غير الزراعية في مفاوضات نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

(أ) الزراعة:

ترى الدول النامية أن الدول المتقدمة لم تقم بخطوات مهمة في قضايا الزراعة، فحتى تاريخه لم يتفق على تاريخ معين لوقف الدعم المقدم للصادرات. كما أن هناك شكوكاً تراود الدول النامية في جدية الدول المتقدمة في تخفيض الدعم المحلي لقطاعها الزراعي، خصوصاً مع توسيع قائمة أساليب الدعم المحلي المشوه للتجارة والواجب خفضها وفقاً لما يُعرف بالصندوق الأزرق كما ورد في حزمة يوليو.

إن الدول النامية ترى أن الدول المتقدمة قد استمرت في استحداث إجراءات جديدة في مجال حماية الزراعة، ومن المفروض أن تكون قد التزمت بتخفيض مقاييس الحماية للقطاع الزراعي المحلي فيها منذ جولة أوروجواي. أما في موضوع النفاذ للأسواق الزراعية، فإن الدول النامية تشعر أنها أصبحت مطالبة بتخفيض تعرفتها الجمركية على المنتجات الزراعية قبل قيام الدول المتقدمة بتقليص الدعم لقطاعها الزراعي فيها أو حتى وقفه تماماً. وهذا يخلق لدى الدول النامية الخوف من مغبة تعريض صغار المزارعين فيها للخطر بسبب الإغراق من قبل الشركات الزراعية متعددة الجنسية.

إن هناك العديد من الموضوعات التي بقيت عالقة في موضوع الزراعة بعناصره الثلاثة: ففي موضوع تخفيض الدعم الزراعي ما زال هناك الحديث جارياً عن إعادة تعريف الصندوق الأزرق (الذي يتضمن قائمة الدعم المحلي الواجب إزالته للقطاع الزراعي) وكذلك تخفيض نسب الدعم ضمن ما يُعرف بالصندوق الكهرماني الذي يشمل الدعم الموجه على أساس المساحة أو العائد أو عدد معين من رؤوس الماشية، وكذلك إعادة تعريف الصندوق الأخضر الذي يتضمن الدعم المسموح به ليتم إزالة ما يمكن أن يعتبر من الدعومات التي تسبب تشويه التجارة وفقاً لما ورد في حزمة يوليو.

أما في ما يتعلق بدعم الصادرات الزراعية فإنه لم يتم الاتفاق على تواريخ محددة لإزالة هذا الدعم. كما أنه ما زال هناك الكثير من الإشكاليات في تطبيق النظم المكافئة لائتمان الصادرات. وبالنسبة لتخفيض التعرفة لتفعيل النفاذ إلى الأسواق الزراعية، فإنه لم يتم حتى ذلك الوقت (قبل أشهر من مؤتمر هونج كونج) الاتفاق على صيغ لتخفيض التعرفة الجمركية. كما أن الخلاف بقي مستمراً على موضوع تفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية حتى تحقق الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وهذه جميعها موضوعات تم التأكيد عليها ضمن حزمة يوليو.

لم يتم إحراز تقدم كبير في موضوع الزراعة في الاجتماع الوزاري المصغّر في دافوس وبقيت الخلافات كما هي.

(ب) النفاذ إلى الأسواق غير الزراعية:

لقد استمر عدم الاتفاق على الصيغة (المعادلة) الواجب تطبيقها في عمليات تخفيض التعرفة الجمركية. فالدول النامية ترى أن الدول المتقدمة تطالبها بصيغة "غير خطية" أو متسارعة في تخفيض التعرفة الجمركية فيها على المنتجات الصناعية، كما أن الدول الصناعية تطالب الدول النامية بإزالة التعرفة قطاعياً والتخلص من جميع العوائق الحمائية غير الجمركية بسرعة كبيرة. وترى الدول النامية أن هذه الإجراءات سوف تؤدي إلى خسارتها الكثير من عوائدها الجمركية في فترة قصيرة، كما أنه سوف يؤدي إلى تدمير مجهوداتها في التنمية الاقتصادية.

قبيل مؤتمر هونغ كونغ بدت الخلافات واسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة في موضوع الزراعة بمكوناته الثلاثة. حيث ترى الدول النامية أن تطبيق معادلة غير خطية لتخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية سوف يؤدي إلى تدمير مجهوداتها التنموية.

(جـ) التجارة في الخدمات:

قبل مؤتمر هونج كونج بقي الخلاف قائماً بين الدول المتقدمة والدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول التجارة في الخدمات. فالدول المتقدمة تطالب الدول النامية بانفتاح غير مشروط في عدة مجالات في قطاع الخدمات فيها. وتتردد الدول النامية في ذلك مخافة أن يتم القضاء على المؤسسات المحلية العاملة في مجال الخدمات،

بسبب عدم القدرة على المنافسة مع الشركات الأجنبية العملاقة العاملة في نفس المجال. كما تشترط الدول النامية أن ترى تقدماً من قبل الدول المتقدمة في المجالات الأخرى خصوصاً الزراعة، باعتبار أن هذه المفاوضات هي حزمة واحدة، وباعتبار أن الدول النامية قد قامت بدورها في موضوعات حقوق الملكية الفكرية.

(د) الموضوعات الأخرى:

قبل أشهر من مؤتمر هونج كونج، لم يُلاحظ أي تقدم في قضايا التنمية منذ مؤتمر الدوحة أو كانكون. أما قضايا التنفيذ، فقد بقي الحديث يدور حول موضوع التوسع في المؤشرات الجغرافية لمنتجات أخرى غير المشروبات الروحية وإهمال الموضوعات الأخرى، كما بقيت هناك تعقيدات كبيرة في موضوع تسهيل التجارة. أما في ما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، فإنه لا يوجد أي اتفاق على أي من المقترحات الثمانية والعشرين التي وردت في وثيقة كانكون، حتى أن الكثير من الدول النامية ترى أن هذه المقترحات لا تُعد ذات جدوى إقتصادية كبيرة بالنسبة لها. كما أن كثيراً من الدول النامية ترى أن موضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية لم يظهر في المفاوضات على موضوعات الزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية.

خامساً: اجتماع هونج كونج واتفاق الساعة الأخيرة

وافقت الدول الأعضاء في WTO على مجموعة متواضعة من الخطوات حالت دون انهيار جولة المفاوضات التي عقدت على مدى ستة أيام (18-13 ديسمبر 2005). وقد كان هذا الاتفاق أقل بكثير مما كان مؤملاً، حيث اعتبره فريق من المشاركين كاتفاق "لحفظ ماء الوجه" نظراً لوجود صعوبات كثيرة وشائكة لم يتم الاتفاق بشأنها، وقد كان الاتفاق محاولة لإنقاذ برنامج عمل الدوحة من الانهيار. أما بالنسبة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري السادس في هونج كونج فيمكن إجمالها بما يلي:

(أ) في مجال الزراعة:

- وافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم الذي تقدمه الدول الغنية لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول عام 2013.
- يتم تحديد أساليب المفاوضات بنهاية 30 إبريل 2006، ويتم تقديم جداول الالتزامات بموعد أقصاه نهاية يوليو 2006.
- النظر في وضع آلية وقاية بالنسبة للدول النامية.

وقد كان هذا الاتفاق بمثابة حل وسط بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أما في موضوع القطن، فقد تم الاتفاق على إلغاء دعم صادرات القطن من قبل الدول الغنية بحلول عام 2006، وهو ما كان مطلباً أساسياً للمجموعة الأفريقية؛ التي طالبت أن يلغى الدعم على صادرات القطن بوتيرة أسرع مما سيتم الاتفاق عليه بالنسبة لباقي المحاصيل. وقد كان الخلاف الرئيسي في هذا الموضوع بين دول شرق أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية (أكبر مصدر للقطن في العالم والتي تدفع 4 مليارات دولار على شكل دعم لصادراتها) حيث ترى دول شرق أفريقيا أن دعم القطن الذي تقدمه الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى تقويض الأسواق ويجعل من الصعب على الدول الفقيرة الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها.

(ب) في مجال النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية:

- نص الإعلان على أن يتم الاتفاق على أساليب وآليات المفاوضات في موعد أقصاه نهاية إبريل 2006، وأن تقدم جداول الالتزامات في نهاية يوليو 2006، والنظر في المبادرات القطاعية التي ستكون على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة.
- راعى النص حق الدول النامية في تحديد المنتجات الحساسة.
- تم اعتماد المعادلة السويسرية للتخفيض في الرسوم الجمركية.

(جـ) في مجال التجارة في الخدمات:

- متابعة الارتكاز على ما جاء في "حزمة يوليو" وأهمية النظر في حجم اقتصادات كل دولة عضو منفردة وبموجب القطاعات، على أن يراعى في ذلك الاهتمامات التصديرية للدول النامية.
- أن توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات (متعددة أو ثنائية) على أن يكون 31 أكتوبر 2006 موعد لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول.

(د) في مجال تسهيل التجارة:

- تم التأكيد على ما جاء في "حزمة يوليو" بهذا الشأن.

جاء الاتفاق في هونج كونج لإنقاذ برنامج عمل الدوحة من الانهيار، وقد جاء كحل وسط بين الدول النامية والمتقدمة. فوافقت الدول الأعضاء على إنهاء الدعم الذي تقدمه لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول عام 2013، وإلغاء دعم صادرات القطن في عام 2006.

(هـ) في مجال المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية:

- تؤمن الدول الأعضاء المتقدمة دخول السلع من الدول النامية إلى أسواقها بدون رسوم جمركية أو حصص وذلك بنهاية عام 2008، أو عند تطبيق أية اتفاقية نهائية لتحرير التجارة يتم إقرارها، بحيث يتم إدخال ما لا يقل عن 97% من المنتجات القادمة من دول أقل نمواً.
- أما نسبة 3% المتبقية (تعني حوالي 400 منتج) فإنه يمكن للولايات المتحدة واليابان أن تمنعها من دخول أراضيها.

سادساً: الخلاصة

لقد كان من المؤمل أن يكون مؤتمر هونج كونج إختتاماً لبرنامج عمل الدوحة إلا أن نتائج هذا المؤتمر قد جاءت أقل بكثير مما هو متوقع. فبكل المقاييس لم تتوافر لمؤتمر هونج كونج الشروط الموضوعية للنجاح، وقد كان الاتفاق في هذا المؤتمر محاولة لحفظ ماء الوجه، للحيلولة دون توالي الاخفاقات للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

إن ما أسفر عنه مؤتمر هونج كونج كان في واقعه إتفاقاً حول ضرورة الاتفاق على حل القضايا العالقة وتحديد تواريخ لإنجازها، مع الاعتراف في الوثيقة النهائية على استمرار عدم الاتفاق التام في قضايا كثيرة من أهمها الزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية وعدم كفاية العروض المقدمة في مفاوضات الخدمات. إن من أهم القضايا التي لم يستطع مؤتمر هونج كونج التعامل معها هو شكوك الدول النامية في عدم جدية الدول المتقدمة في تطبيق موضوعات التنمية والمعاملات الخاصة والتفضيلية للدول النامية، الأمر الذي أدى بالكثير من الدول إلى العودة إلى التكتلات الإقليمية.

باختصار، كان من المؤمل من مؤتمر هونج كونج إعادة الثقة بمنظمة التجارة العالمية وزيادة الثقة بين الدول النامية والمتقدمة، بحيث يزيد من اندماج الدول النامية والدول الأقل نمواً في الاقتصاد العالمي واختتام برنامج عمل الدوحة بكافة محاوره، إلا أن نتائج المؤتمر لم تكن حاسمة بالدرجة المطلوبة، وعلينا انتظار ما ستسفر عنه الجولات القادمة من المفاوضات.

المراجع العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2004، **آخر المستجدات في منظمة التجارة العالمية 16 يوليو** 2004، http://www.escwa.org.lb.

__ __ __ __، 2004، **آخر المستجدات في منظمة التجارة العالمية** 31 **يوليو** 2004، http://www.escwa.org.lb.

__ __ __ __، 2006، **نص إعلان مؤتمر هونج كونج**، http://www.escwa.org.lb/arabic/wto/docs/dohapr.pdf.

رضوان، م.، 2003، **من الدوحة إلى كانكون، أوراق موجزة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).**

خليل، ع.، 2005، **منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع والثلاثون، مارس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.**

المراجع الإنجليزية

Edele, A., 2004, Some NGO Relations to WTO "July Package", Program on GNOs and Civil Society, Geneva.

Eglin, M., 2003, The General Agreement on Trade in Services (GATS): A Background Note, Friedrich Ebert Stiftung, Occasional Paper No. 4/2004, April.

Green, D., 2001, CAFOD Analysis of WTO Doha Declarations, Third World Network.

International Forum on Globalization, 2005, Rising from the Ashes of Cancun: What the WTO's "July 2004 Package" Means? http://www.ifg.org/ analysis/wto/July Package.html.

Khor, M., 2003, Analysis of the Collapse of the Cancun Ministerial, Third World Network.

______, 2005, Uphill Task to Meet Ambitious WTO Negotiating Time Lines, Third World Network.

Laird, S., 2002, Doha: Does the DDA Reverse the ADD, Working Paper.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية : من الدوحة إلى هونج كونج	**د. أحمد طلفاح**	**الخامس والخمسون**
العدد المقبل		
تحليل الأداء التنموي	**د. علي عبد القادر علي**	**السادس والخمسون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm